

«کلمه»

از دیدگاه علمای نحو، أصول و زبان شناسان

دکتر حامد صدقی

عضو هیئت علمی دانشگاه تربیت معلم - تهران

(از ص ۹۱ تا ص ۱۱۰)

چکیده

هدف از این مقاله بیان تقسیمات مختلف «کلمه» در نحو زبان عربی است.

۱. تقسیم سه گانه کلمه به: اسم، فعل و حرف که از سوی علمای نحو در گذشته و حال مورد تأکید قرار گرفته است.
۲. تقسیم چهارگانه کلمه به: اسم، فعل، حرف و کنایه از سوی گروهی و ضمیر نزد دیگر گروه، که لغویان و برخی از علمای معاصر نحو بر این تقسیم تأکید دارند.
۳. تقسیم هفتگانه کلمه به: اسم، صفت، فعل، ضمیر، خالفة، ظرف و أداة که از سوی یکی از لغویان معاصر بیان گشته است.
۴. تقسیم پنجگانه کلمه به: اسم، فعل، وصف، کنایه و حرف که مورد تأکید علمای اصول فقه بوده است.

این مقاله همچنین به اصول و مبانی هر تقسیم بندی، اشکالات و انتقادات مطرح در خصوص هر یک می پردازد.

واژه‌های کلیدی

کلمه، اسم، فعل، حرف کنایه، صفت، ظرف، أداة.

مقدمه

شاع في الكتب النحوية تقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة هي: الاسم والفعل والحرف. وتهدف هذه المقالة إلى استعراض هذا الرأي والقائلين به، وإلى آراء الأخرى في هذا المجال.

فقد روى أن أبا جعفر أحمد بن صابر الأندلسي قد زاد قسماً رابعاً سماه «الخالفة» وهو اسم الفعل وقد ذكر الأشموني ذلك نقلاً عن الفراء.

أما الدارسون المحدثون فلم يقفوا عند الحد الذي ذكره القدماء في هذا المجال، بل ضلّوا يبحثون في هذا الصدد، و جرت محاولات لإعادة النظر في تصنيف الكلمة تصنيفاً حديثاً يتوخون فيه الدقة والضبط والشمول الأكثر. فقسّم إبراهيم أنيس الكلمة تقسيماً رباعياً يمتاز بجعل الأسماء المبهمة كالضمائر، والموصولات و أسماء الإشارة وما يجري مجراها قسماً مستقلاً أطلق عليه اسم «الضمير».

غير أن محمد مهدي المخزومي أطلق عليها تسمية أخرى هي الكناية. أما الدكتور تمام حسان فقد قسم الكلمة إلى سبعة أقسام: الأربعة السالفة، الصفة والخالفة والظرف.

غير أن الدكتور مصطفى جمال الدين قد جاء بمحاولة أخرى لتقسيم الكلمة معتمداً على دلالتها اللغوية ووظيفتها النحوية و صيغها الاشتقاقية وإنه حاول تقسيم الكلمة إلى خمسة أقسام متميزة هي: الاسم والكناية والحرف (الأداة) والصفة والفعل.

إن هذه المقالة سوف تتعرض إلى عرض هذه الآراء وتحليلها وبيان الأسس التي اعتمدت عليها في التقسيم وبيان الرأي الأرجح قدر الإمكان والملاحظات المأخوذة على كل رأي من الآراء في هذا المجال.

إن الهدف الذي ترمى إليه هذه المقالة هو تحديد معنى الكلمة في عرف النحاة، و من ثم الآراء في تقسيمها عند النحاة قديماً و عند اللغويين حديثاً، والمباني التي على أساسها تم تقسيم الكلمة، و الانتقادات الموجهة إلى هذه الآراء على قدر

الإمكان.

ولابدلنا، قبل الخوض في هذا التقسيم، بيان معنى الكلمة لغة و اصطلاحاً، حيث يمكن تلخيص الآراء الواردة في استعمالها اللغوي: بأنها اللفظة المؤلفة من بضعة حروف ذات معنى؛ و بأنها الجملة المفيدة و القصيدة و الخطبة.^(١)

إلا أن استعمال الكلمة بالمعنى الأخير هو من باب الاستعمال المجازي حيث يسمى الشيء باسم بعضه، و هو مجاز لا يستعمله النحاة،^(٢) و قد أشكلوا على ابن مالك عندما قال في ألفيته «و كلمة بها كلام قد يؤم» معتبرين ذلك من أمراض الألفية التي لا يمكن معالجتها.^(٣) كما أن البعض من النحاة اعتمد المعنى الاول ايضاً معنى مجازياً من باب تسمية الجزء باسم الكل.^(٤) و لذلك فإن المعنى الحقيقي للكلمة من الناحية اللغوية هو المعنى الثاني فقط.

اما المعنى الاصطلاحي للكلمة، فلعل الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) هو أول من عرفها اصطلاحاً بقوله «الكلمة هي اللفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع»^(٥) و تابعه عليه المطرزي (ت ٦١٥ هـ).^(٦) و قد علق ابن يعيش على هذا التعريف قائلاً: «فاللفظة جنس لكلمة، و ذلك لأنها تشمل المهمل و المستعمل... و قوله: الدالة على معنى، فصلُّ فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى... و قوله: مفرد، فصل ثان فصله من المركب... و قوله: بالوضع، فصل ثالث احترز به عن أمور منها ما قد يدل بالطبع... و ذلك كقول النائم: اخ، فانه يُفهم منه استغراقه في النوم».^(٧)

١. راجع: لسان العرب لابن منظور؛ تهذيب اللغة للأزهري، مادة «كلم»؛ أوضح المسالك في شرح الفية ابن مالك، لابن هشام، ١٢/١؛ شرح قطر الندى، لابن هشام، ص ١٣؛ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ١٦/١؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون و عبدالعال سالم مكرم، ٣/١.
٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢٩-٢٨/١؛ البهجة المرضية للسيوطي، ١٥/١.
٣. حاشية الصبان، ٢٩/١.
٤. المرتجل، لابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) ص ٢١.
٥. المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٦.
٦. المصباح في علم النحو، ابو الفتح المطرزي، ص ٣٧.
٧. شرح المفصل لابن يعيش، ١٩-١٨/١.

ولا يتسع المجال هنا لبيان كل الأراء و التعاريف الواردة فى الكلمة إلا أننا نكتفى ببيان ما قاله ابن حيان الاندلسى (ت ٧٤٥ هـ) فى هذا المجال و ما أشار اليه ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) من تعليقات حوله و ما توصل اليه، اذ يعد الأخير من المحطات النهائية لتطور علم النحو خلال مسيرته التى امتدت حوالى القرون السبعة.

يعرّف ابن حيان الكلمة بأنها «قول موضوع لمعنى مفرد»^(١) و قد شرح ابن هشام هذا التعريف مشيراً إلى أن قوله: «موضوع لمعنى مفرد» مجموعته فصل مخرج المركبات كغلام زيد، و ليس قوله: «موضوع لمعنى» وحده فصلاً، كما يتوهم من لا نظره؛ لأن ذلك يقتضى أن القول أعم من الموضوع لمعنى و غيره، و أنه احتراز عن غير الموضوع، فهذا خطأ لما ذكرناه آنفاً من أن القول لا يكون إلا موضوعاً، و أشد من هذا فساداً من يتوهم أن قوله (موضوع) وحده فصل، و (لمعنى) فصل ثان؛ و فساد ذلك لأمرين: أحدهما ما ذكرناه، و الثانى: «أنّ الوضع لا يكون إلا لمعنى»^(٢) و قد علق ابن هشام على تعريف ابن حيان بقوله: «إنه لأفائدة لقوله (موضوع لمعنى) لأن ذلك مستفاد من الجنس المذكور فى أول التعريف و هو القول»^(٣).

و لعل تعريف ابن هشام للكلمة بأنها (قول مفرد) يُعد أكثر التعاريف اختصاراً و دقة. و قد ذكره فى كتابيه: قطر الندى و شذور الذهب. و تابعه عليه الأشمونى (ت ٩٠٠ هـ) فى شرحه على الألفية، و السيوطى (ت ٩١١ هـ) فى كتابه الأشباه و النظائر فى النحو. و يبدو أن هذا التعريف الاصطلاحى للكلمة يتفق مع المعنى الثانى للكلمة لغوياً الذى ذكرناه آنفاً.

و لما كانت الكلمة العنصر الأساس فى تأليف الكلام العربى و الجملة العربية و تركيبها حيث إنّ الربط بين كلمتين أو أكثر يؤدى إلى أن يكون لكل منهما وظيفة نحوية خاصة. و الوظيفة النحوية: هى ما تؤديه إحدى الكلمتين بالنسبة للأخرى من

١. شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، تحقيق الدكتور هادى نهر، ٢٠٠١.

٢. همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية، للسيوطى، تحقيق عبدالسلام محمد هارون و عبدالعال سالم مكرم،

٥/١. ٣. شرح اللمحة البدرية، ٢٠٧/١.

كونها فعلا لها، أو فاعلا، أو مفعولاً، أو حالاً أو تمييزاً أو... الخ إلى آخر ما تؤدیه الكلمات المرتبطة ببعضها، أو الكلمات الرابطة بينها من معانى النحو التى فصلها النحاة و قسمها على أبواب النحو المعروفة.

و قد صنف النحاة الأقدمون هذه الكلمات الرابطة أو المرتبطة إلى أصناف ثلاثة أطلقوا عليها تسمية (أقسام الكلم) و هي: الاسم، و الفعل، و الحرف. و شاع هذا التقسيم بين الأقدمين و المحدثين.

و أول خروج على هذا التقسيم ما نقله السيوطى عن أحمد بن صابر أبى جعفر النحوى من أنه ذهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً سماه «الخالفة»^(١) أى خليفته و نائبه فى الدلالة على معناه.^(٢)

غير أن الباحثين المحدثين قد انتبهوا إلى أن بعض الكلمات لا يمتنع أن تدخل ضمن التقسيم الثالثى الشائع، لذلك نرى محاولات سعت لإعادة النظر فى ذلك التقسيم، و العمل على تقسيمها تقسيماً حديثاً أكثر دقة، و ضبطاً، و شمولاً و هذا ما تهدف المقالة إلى استعراضه، و إلى استعراض الأسس التى قام عليها هذا التقسيم و مناقشتها قدر الأمكان.

١- التقسيم الثالثى للكلمة

لقد اعتمد النحاة السابقون فى تقسيمهم الثالثى للكلمة، أساسين مختلفين تبنى كل واحد منهما فريق من النحاة:

أ) الأساس التأليفى الإسنادى: و يقوم هذا الأساس على تأليف الجملة و اسنادها،

١. نقل السيوطى فى الأشباه و النظائر، ٧١/٣ عن ابن حبان أن أبى جعفر بن صابر زاد هذا القسم الرابع، و أكد ذلك فى كتابه بغية الوعاة فى طبقات اللغويين و النحاة، ٣١١/١؛ غير أن الدكتور تمام حسان ادعى فى كتابه: اللغة العربية، معناها و مبناها، ص ٨٩، أن الأشمونى نقل ذلك عن الفراء. غير أنى عند مراجعتى كتاب الأشمونى وجدت ما نصه عند الحديث عن أسماء الأفعال: «وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل» و لم يرد أى اسم للفراء، حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ١٩٦/٣.

٢. حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ١٩٦/٣.

و الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة تركيب الجملة، و صلاحية كل كلمة فى هذا التركيب. فأطلق على الكلمات الصالحة لاحتلال موقع المسند و المسند اليه فى الجملة (الاسم)؛ و على الكلمات الصالحة لاحتلال موقع المسند فقط (الفعل) و على الكلمات التى لا تصلح لاحتلال موقع المسند و لا المسند إليه (الحرف).

ويقول ابن معط (ت ٦٢٨ هـ): «إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه و به و هو الاسم؛ و إما أن يصح الأخبار به، لاعنه و هو الفعل؛ و إما أن لا يصح الإخبار عنه و لابه و هو الحرف»^(١).

و قد اعترض بعض النحاة على هذا الأساس، فاعتبر ابن أياز هذه القسمة غير حاصرة، فيها خلل، إذ تحتل وجهاً رابعاً، و هو أن يخبر عنه، لابه. و سواء كان هذا القسم واقعاً او غير واقع، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالاً، إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرة.^(٢) أما ابن هشام فصرح بأن هذا أفسله ما قيل فى ذلك لأنها غير حاصرة.^(٣)

ب) الأساس المعنوى الدلالى و يعتمد هذا الأساس الذى تبناه جماعة من النحويين فى تقسيمهم الثلاثى للكلمة، الدلالة التى تحملها الكلمة على المعانى التى وضعت بازانها. فابن الحاجب يقول عن الكلمة: «إما أن تدل على معنى فى نفسها، أو لا، الثانى الحرف؛ و الأول: اما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا، الثانى الاسم، و الأول الفعل»^(٤).

و قد تبنى الكثير من النحاة هذا الأساس فى التقسيم لذلك جاءت تعريفاتهم للأقسام مبنية عليه:

١. الاشباه و النظائر فى النحو، ٨/٢.

٢. م. ن، ٨/٢.

٣. م. ن، ٨/٢. و يعميل ابن هشام إلى التقسيم القائل بأن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أولاً، فالثانى الحرف؛ و الأول

إما أن يقترن بأحد الأزمنة أولاً، و الأول الفعل و الثانى الامم. المصدر نفسه، ٨/٢.

٤. شرح الرضى على الكافية، ٣/١.

فالاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين.^(١) و الفعل: «كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».^(٢) و قد أضاف الرضى الى التعريف قيد: (من حيث الوزن) ليشير إلى أن الحدث معنى يدل عليه الفعل بمادته، و الزمن معنى يدل عليه الفعل بصيغته.^(٣) و الحرف: «مادلاً على معنى في غيره، نحو من و إلى و ثمّ و ما أشبه ذلك».^(٤)

و تتلخص الانتقادات الموجهة إلى هذين الأساسين في التقسيم الثلاثي للكلمة بما يأتي:

١. إن هذه القسمة غير حاصرة، لأن الفروض أربعة. فالكلمة إما ان تكون مسنداً فقط كالفعل؛ أو مسنداً اليه فقط كضمير الرفع المتصل؛ أو مسنداً و مسنداً إليه كالاسم؛ أو لا مسنداً و لا مسنداً إليه كالحرف. و التقسيم الثلاثي خالٍ من القسم الثاني الذي الحق بالقسم الثالث.

٢. الاعتراض على تقسيم الكلمات غير المستقلة بالحرف فقط. اذ توجد كلمات كثيرة ادخلت في قسم الأسماء و هي لا تملك معاني مستقلة كالضمائر، أسماء الاشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الاستفهام و أسماء الشرط، اذ لا يفهم معناها إلا ضمن كلمة أخرى أو جملة. و قد انتبه النحاة إلى مثل هذا الاشكال فعملوا سبب بناء هذه الكلمات بالشبه المعنوي للحرف لافتقارها إلى غيرها في معانيها. فمثل هذه الأسماء المبهمة تدخل ضمن الأسماء حال كون التعريف لا ينطبق عليها، أو تدخل ضمن الحروف حال كون التقسيم لا ينطبق عليها؟ فالغلط واقع في التقسيم أو التعريف لا محالة.

٣. إن فكرة دلالة الصيغة الفعلية على الزمن فكرة غير دقيقة و قد ناقشها بعض

١. انظر على سبيل المثال: شرح الرضى على الكافية، ٣٥/١؛ شرح شذور الذهب لابن هشام، ١٤؛ همع الهوامع للسيوطي،

٤/١. ٢. شرح الرضى على الكافية، ٣٨/١.

٣. م، ٤٥/١. ٤. كتاب الجمل في النحو للزجاجي، ص ١.

الأصوليين و أنكروها.^(١) فالنحويون و الأصوليون يتفقون في الدلالة الزمنية للجملة الفعلية، و يختلفون في تحديد (الدال) عليها. فالدال عليها عند النحويين هو (الصيغة). و الدال عليها عند الأصوليين هو (سياق الجملة و قرائنها). أي إن الزمان نحوي لا صرفي. فالفعل الماضي لا يدل على الماضي في الجملة الشرطية مثلاً. و على سبيل المثال فاننا إذا نظرنا إلى الآيات القرآنية الآتية:

١. أتى أمر الله فلا تستعجلوه (نحل / ١).
 ٢. قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد. (النحل / ٢٦).
 ٣. فتولى فرعون فجمع كيده ثم أتى. (طه. ٦٥)
 ٤. إنما صنعوا كيد ساحر، و لا يفلح الساحر حيث أتى. (طه / ٦٩)
 ٥. إلا من أتى الله بقلب سليم. (الشعراء / ٨٩)
 ٦. كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر. (الذاريات / ٥٢)
 ٧. هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً. (الإنسان / ١)
- نجد الفعل الماضي «أتى» قد جاء في كل آية بزمان ينسجم مع تلك الآية، فزمن الإتيان في الأولى هو المستقبل. و في الثانية هو ما بعد الماضي. و في الثالثة ما بعد الماضي أيضاً و في الرابعة للحال المستمرة التي تشبه الحقائق الثابتة، و في الخامسة للمستقبل، و في السادسة لما قبل الماضي، و في السابعة للماضي المؤكد.^(٢)
٤. إن الزمان النحوي هذا لا يقتصر على الجمل الفعلية و صيغ الأفعال، بل قد يفهم من الجمل الإسمية و صيغ الأسماء كالمصدر و اسم الفاعل. فمن جملة «أنا ضارب أخيك» نفهم الزمان الماضي من سياق الخبر. و من جملة «أنا ضارب أخاك» نفهم الزمن المستقبل من سياق التهديد. و في جملة «مقتل الامام علي بن أبي طالب (ع) على يدي عبدالرحمن بن ملجم، و لكن مقتل الحسين (ع) هو الذي على يدي شمر بن ذي الجوشن» نجد المصدر في الجملتين مرتبطاً بالزمن الارتباط نفسه

١. البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، ص ١٥٠-١٧١.

٢. من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، ص ١٧٤.

الذی نشاهده حین نضع مکانه الفعل «قتل». و قد دفع هذا الأمر أحد الباحثين المحدثين للرد على النحاة ربطهم صيغة الفعل بالزمن حيث يقول: «و قد جعلوا ارتباط الفعل بالزمن عنصراً أساسياً، به يتميز الفعل من الاسم، و عزّ عليهم أن يروا فكرة الزمن تتحق في المصدر كما تحقق في الفعل، فجادلوا في هذا جدالاً عقيماً لا يخلوا من التعسف و المغالطة... و في الحق أن المصدر يرتبط بالزمن في صورة ما، لا تقل وضوحاً عن ارتباط الفعل به، أو لاتزيد غموضاً عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الربط بين الفعل و الزمن... على أن النحاة حين رأوا الخلل يتسرب إلى تقسيمهم من نواح عدة، بدأوا كعادتهم يحملون الكلام العربي ما ليس منه... فإذا استعمل الماضي مكان المضارع قالوا لحكمة أرادها المتكلم أو الكاتب، و إذا استعمل المضارع مكان الماضي التمسوا في هذا نكتة بلاغية هللوا لها و كبروا. و ما كان أغناهم عن كل هذا التعسف، لو أنهم نظروا لصيغ الفعل و أساليبها بعيدة عن الفكرية الزمنية»^(۱).

۲. التقسيم الرباعي للكلمة^(۲)

واجه اللغويين العرب المحدثون مشكلة صعبة حينما حاولوا تحديد المقصود من كل جزء من الأجزاء الثلاثة للكلمة. فقد وجدوا أن تعريف «الاسم» لا يكاد ينطبق على كل الأسماء. ووجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم «للافعال». و عند تحديدهم للاسم جردوه عن الزمن. و عندما و اجهوا اعتراضاً عليهم بأسماء مثل (اليوم و الليلة) و بمصادر لا يشك أحد بأنها تشير إلى زمن، شرعوا يحورون تعريفهم و يفسرونه تفسيراً خاصاً ينسجم مع فهمهم للاسم^(۳). على أن من النحويين من لم يكلف نفسه تعريف الاسم، بل اكتفى بالتمثيل له قائلاً: «والاسم رجل و فرس»^(۴) هذا

۱. من أسرار العربية، ص ۱۷۱.

۲. لقد سبق أن قلنا أن أحمد بن صابر أبا جعفر النحوي هو أول من جعل اسم الفعل قسماً رابعاً سماه «الخالفة».

۳. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص ۲۷۹.

۴. كتاب سيبويه، ۱/ ۱۲.

بالإضافة إلى تعاريفهم و وصفهم للأفعال و الحروف حيث إنها ليست جامعة مانعة. لذلك نرى بعض الباحثين المحدثين يحاول إعادة النظر فى تقسيم الكلمة على أسس أكثر ضبطاً و تمييزاً. منها محاولة الدكتور ابراهيم أنيس^(١) و محاولة الدكتور محمد مهدي المخزومي^(٢).

و المحاولتان متشابهتان تقريباً إلا فى تسمية القسم الرابع حيث أطلق المخزومي عليه اسم الكناية و أدخل فيه: الضمائر و الإشارة و الموصولات و أسماء الاستفهام و أسماء الشرط. أما الدكتور ابراهيم أنيس فقد أطلق على القسم الرابع اسم الضمير، مُدخلاً فيه الضمائر، الإشارة، الموصولات و العدد.

و لعل محاولة الدكتور ابراهيم أنيس تبدو أكثر دقة و أصالة حيث تعرضت إلى ذكر الأسس التى يقوم عليها تقسيم الكلمة، بينما أغفل المخزومي ذلك. و لذلك سنحاول استعراض محاولة الدكتور ابراهيم أنيس.

يرى الدكتور ابراهيم أنيس أنه يجب أن تتخذ فى تحديد أجزاء الكلام و تعريفها أسس ثلاثة هي:

١. المعنى

٢. الصيغة

٣. وظيفة اللفظ فى الكلام

و يرى ضرورة أن نذكرها دائماً، و أن نقيس بها مجتمعة أجزاء الكلام، إذ لا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس.

فمرعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل: «قائل، و سامع و منيع» أسماء و أفعالاً فى وقت واحد.

كما يحملنا هذا الإكتفاء على اعتبار المصدر اسماً و فعلاً فى وقت واحد. ففى

١. من اسرار اللغة، ابراهيم أنيس، ص ٢٧٩-٢٩٤.

٢. فى النحو العربى قواعد و تطبيق، د. مهدي المخزومي، ص ٤٦.

الآية الكريمة «لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن»^(۱) نجد وصفاً و فعلاً و معناهما واحد، بل وظيفتها في الكلام متحدة، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما، لذلك نفرق بين الكلمتين: جاعلين إحداهما تنتسب إلى نوع معين من أجزاء الكلام، و الأخرى تنتسب إلى نوع آخر.

أما مراعاة الصيغة وحدها فقد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال و بين تلك الأسماء و الأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل: أحمد و يثرب و يزيد و أخضر... الخ.

أما الأكتفاء بوظيفة الكلمة وحدها في الاستعمال فلا تكفي للترقية بين الاسم و الفعل. فقد نجد اسماً مستعملاً في كلام ما استعمال المسند مثل (النخيل نبات) إذ استعملت كلمة (نبات) مسنداً كما تستعمل الأفعال و الأوصاف. و خلاصة التقسيم الرباعي الذي عرضه الدكتور ابراهيم أنيس و يراه أنه من موفقيات المحدثين و أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين^(۲) هي:

۱. الاسم، و يندرج تحته ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى و الصيغة و الوظيفة و هي:

أ) الاسم العام، مثل: شجرة، كتاب، إنسان، مدينة... الخ.

ب) العلم مثل: أحمد، سهل، ابراهيم... الخ.

ج) الصفة: مثل: كبير، أحمر... الخ.

۲. الضمير، و يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:

أ) الضمائر، مثل: أنا، أنت، هو... الخ.

ب) الفاظ الإشارة، مثل: هذا، تلك، هؤلاء... الخ.

ج) الموصولات، مثل: الذي، التي، الذين... الخ.

د) العدد، مثل: ثلاثة، أربعة... الخ.

۳. الفعل، و هو القسم الثالث، و يحتل ركناً أساسياً في معظم لغات البشر. أما

وظيفته في الجملة فهو الاسناد، و لو أن الصفة تشركه أحياناً في هذه الوظيفة.
 ٤. الأداة، و هو القسم الأخير لأجزاء الكلام، يتضمن ما بقى من ألفاظ اللغة. و منها ما يسمى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للجر كما يقولون. أو للنفي، أو للاستفهام، أو للتعجب، و منها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية.^(١)

٣. التقسيم السباعى للكلمة

خصص الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية، معناها و مبناها فصلاً كاملاً^(٢) يتناول أقسام الكلم. و قد أشار إلى تقسيم النحاة القدامى الكلمة على ثلاثة أقسام، موضحاً أن البعض منهم كابن مالك اعتمد في التفريق بين الأقسام على المبنى، و هناك نحاة آخرون اعتمدوا المعنى في هذا التقسيم. و أكد على أن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن الاستعانة بها فى أمر التمييز بين أقسام الكلم. و يرى الدكتور تمام حسان أن أمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين. فالمباني التى تعتمد هى: (الصورة الاعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الاصاق، التضام، الرسم الاملائي) و هذه لايمكن أن تنفك عن المعانى التى يجب أن تعتمد هى الأخرى أيضاً فى التفريق و هى: (التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، المعنى الجملى).

و على هذه الأسس فانه يرتضى تقسيماً حديداً للكلم يقوم على التفريق بين أقسام سبعة هى:

١. الاسم؛ ٢. الصفة؛ ٣. الفعل؛ ٤. الضمير؛ ٥. الخالفة؛ ٦. الظرف؛ ٧. الأداة.

و يستعرض فى كل قسم من هذه الأقسام المباني و المعانى التى تفرقه و تميزه عن الاقسام الأخرى بشىء من التفصيل. مشيراً إلى أنه ليس ضرورياً أن يتميز كل قسم من الكلم عن قسيمه من هذه النواحي جميعاً، اذ يكفي أن يختلف القسم عن الآخر فى بعض هذه المباني و المعانى، فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني

١. من أسرار اللغة، ص ٢٩٤.

٢. من ص ١٣٢-١٣٦.

فقط، و ان تعددت، أو المعانى فقط، و ان تعددت أيضاً، بل لا بد من أن يتظافر اعتبار المبنى و اعتبار المعنى فى التفريق بين قسم بعينه و بين بقية الاقسام.^(۱)

و خلاصة تقسيمه السباعى ما يأتى:

۱. الاسم، و يشتمل على خمسة أقسام هى:

أ) الاسم المعين، و هو الذى يسمى طائفة من المسميات الواقعة فى نطاق التجربة كالأعلام و كالأجسام و الاعراض المختلفة، و منه ما أطلق النحاة عليه اسم الجنة.

ب) اسم الحدث، و هو يصدق على المصدر، و اسم المصدر، و اسم المرة، و اسم الهيئة. فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية و تدخل تحت عنوان اسم المعنى.

ج) اسم الجنس، و يدخل تحته أيضاً اسم الجنس الجمعى كعرب، و ترك، و نبق، و بجمع؛ و اسم الجمع كإبل و نساء.

د) مجموعة من الأسماء المشتقة المبدوءة بميم زائدة و يمكن تسميتها بـ «الميميات». هى اسم الآلة، و اسم الزمان و اسم المكان. و لا تشتمل على المصدر الميمى.

هـ) الاسم المبهم، و هى الأسماء التى تدل على: الجهات، و الأوقات، و الموازين، و المكاييل و المقاييس و الأعداد و نحوها. و هى ذات معنى معجمى لا وظيفى.

۲. الصفة، و تشمل صفة الفاعل و المفعول و المبالغة و التفضيل و الصفة المشبهة. و قد أشار إلى وجود مبررات ستة تدعو إلى أن تكون الصفات قسماً خاصاً من الكلم.

۳. الفعل، و يشمل الماضى و المضارع و الأمر.

۴. الضمير، و يشمل ضمائر الشخص و ضمائر الاشارة و ضمائر الموصول.

۵. الخوالف، و تشتمل على أربعة انواع هى:

۱. اللغة العربية معناها و مبناها، ص ۹.

- أ) خالفة الإخالة (اسم الفعل).
ب) خالفة الصوت (اسم الصوت).
ج) خالفة التعجب (صيغة التعجب).
د) خالفة المدح، أو الذم (فعلا المدح والذم)
٦. الظرف، و ينقسم الى ظرف زمان و ظرف مكان.
و ظروف الزمان هي: اذ، إذا، إذأ، لما، أيان و متى فقط.
أما ظروف المكان فهي: أين، أنى و حيث فقط.
٧. الأداة، و تشمل الأدوات التى تلخص معانى: النفى و التوكيد و الاستفهام و الأمر باللام و العرض و التحضيض و التمنى و الترجى و النداء و الشرط الامتناعى و الشرط الامكانى و القسم و الندبة و الاستغاثة و التعجب. بالإضافة إلى أدوات الربط فى الجملة كحروف الجر و العطف و الاستثناء و المعية و واو الحال. أو الأداة التى تؤدى معنى صرفى عام كما هو الحال فى أداة التعريف.

٤. التقسيم الخماسى

و اقترح هذا التقسيم الدكتور مصطفى جمال الدين فى كتابه، البحث النحوى عند الاصوليين^(١) و ذلك بعد استعراضه للدراسات التى قام بها الأصوليون القدامى و أصحاب المدرسة الأصولية الحديثة فى النجف الأشرف^(٢) مؤكداً أن المدرسة الأخيرة بذلت جهداً ملحوظاً فى التمييز بين المعانى الاسمية، و الفعلية، و الحرفية، لم يألفه الدارسون الأصوليون السابقون، و لا النحويون القدامى، كما أن دراسة هذه المدرسة لهذه المعانى، و ان كان يشوبها كثير من الروح الفلسفية البعيدة عن طبيعة الدرس اللغوى، إلا أن ما يبررها أنها وصلت إلى نتائج لم يصلها البحث اللغوى الحديث إلا بعد اتصاله بالدراسات اللغوية المقارنة^(٣).

٢. البحث النحوى عند الأصوليين، ص ٥٩-٧٣.

١. ص ٧٤.

٣. م. ن، ص ٧٢.

ولهذا فان مصطفى جمال الدين حين اقترح هذا التقسيم الخماسى كان قد تأثر بالبحث الأصولى الذى امتلك أساساً للتمييز بين دوال المعنى النسبى و دوال المعنى الأصلى التى تشبه الى حد بعيد ما درسه اللغويون المحدثون من (دوال النسبة و دوال الماهية)^(١) من جهة، و من جهة أخرى قد تأثر بالنحاة الذين امتلكوا أيضاً أساساً لتقسيم الكلمة. و لهذا فإن مقترحه القائم على التقسيم الخماسى للكلمة قد نتج عن المزج بين هاتين الجماعتين. أما الأسس التى اعتمدها جمال الدين فى هذا التقسيم الخماسى فهى:^(٢)

١. الدلالة: فاللفظ إما أن يدل على معنى مستقل بالادراك أو غير مستقل.
 ٢. الوظيفة: و تعنى المعنى النحوى الذى تؤديه الكلمة ضمن الجملة، فالكلمة إما أن تؤدى دور الربط - اى دالة نسبة - او أن تكون عنصراً مرتبطاً اى دالة ماهية.
 ٣. الصيغة: و يقصد بها الصيغ الاشتقاقية المندمجة بمادة الكلمة، فهى إما أن تدل على معنى بسيط مستقل بالادراك، أو على معنى مركب من المستقل و غير المستقل.
 ٤. التركيب: و المقصود به أن المعنى المركب من معنى المادة و معنى الصيغة، إما أن يكون تركيبه تحليلياً أو إسنادياً.
- و على أساس هذه الأسس مجتمعة لامتفرقة يتم تقسيم الكلمات الى أقسام خمسة هى:^(٣)
١. الاسم، و هو ما أنبأ عن المسمى، و تدخل فيه أسماء الاعلام، و الأجناس، و المصادر (أسماء الأحداث)، و الأسماء الميمية.
 ٢. الفعل، و هو ما أنبأ عن حركة المسمى، و تدخل فيه صيغ الأفعال.
 ٣. الوصف، و هو ما أنبأ عن موصوف بالمسمى، و تدخل فيه صيغ الفاعلين و المفعولين و غيرها من الصفات المشتقة.

١. اللغة لفندريس، ترجمة الدواخلى و القصاص، ١٠٥-١٢٤.

٢. رأى فى تقسيم الكلمة، ص ١١٣. ٣. البحث النحوى عند الأصوليين، ص ٨.

٤. الكناية، و هى ما يكنى به عن اسم أو فعل أو وصف، و تدخل فيه الضمائر، و الاشارة، و الموصول، و الاستفهام، و الشرط، و أسماء الأفعال.
٥. الحرف، و هو ما أوجد معنى فى غيره، و تدخل فيه حروف المعانى و الأدوات كلها.

و يرى جمال الدين أن هذه القسمة تعد (قسمة حاصرة) كما أرادها النحاة السابقون، و ذلك لأن الكلمة:

١. إما أن تدل على معنى مستقل بالادراك، صالح لتحمل الوظائف النحوية عندما يرتبط بكلمة أخرى. و هذا هو (الاسم) و يشتمل على:

(أ) أسماء الأعيان

(ب) أسماء الأجناس.

(ت) أسماء الأحداث (المصادر)

(ث) أسماء الزمان و المكان

(ج) أسماء الآلة

٢. أو تدل على معنى غير مستقل بالادراك و هو نوعان:

(أ) المعنى النسبى الرابط - و هو الذى تكون وظيفته ربط معانى المفردات بعضها ببعض و هذا ما يطلق عليه (الحرف) أو الأداة. و يشمل (حروف المعانى) كالجبر، و العطف، و الاستثناء، و الاستفهام، و التفسير، و التمنى، و الترجى، و غيرها؛ و (حروف المباني) المندمجة مع مواد الاشتقاق، كصيغ الأفعال، و صيغ الصفات.

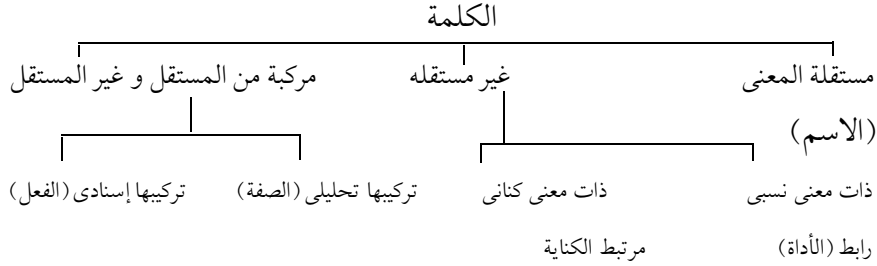
(ب) المعنى الكنائى المرتبط، و هو ما يطلق عليه فى هذا التقسيم (الكناية) و نفهمه من الكلمات غير المستقلة التى تصلح لأن نكنى بها عن اسم أو صفة، فيحل محلها فى الوظائف النحوية الصالحة للاسم و الصفة. و تشمل الكناية ما يسمى بالأسماء المبهمة: كالضمائر، و الموصولات، و الإشارة، و كلمات الشرط و الاستفهام، و بعض الظروف المبنية التى يكنى بها عن الزمان و المكان (حيث، إذ، إذا، متى، أين، أنى، ولمّا) و أمثالها.

۳. أو تدل على معنى مركب عن المستقل و غير المستقل (النسبي) و هو نوعان أيضاً:

(أ) ما كان تركيبه تحليلياً، أى إن لفظه واحد، و لكن معناه ينحلّ إلى (ذات متصفة بالحدث) و هذا هو (الصفة) و تدرج تحتها صفات: الفاعل، و المفعول، و المبالغة، و الصفة المشبهة، و التفضيل.

(ب) ما كان تركيبه اسنادياً، أى إن الكلمة تتضمن حدثاً مسنداً بواسطة الصيغة إلى ذات خارج لفظ الكلمة - ظاهرة أو مستترة - و لكن الصيغة تشعر بنوع تلك الذات و عددها، و شغلها، و هذا هو (الفعل).

و هذا الشكل يوضح أساس هذا التقسيم القائم على القسمه الحاصره:



مما سبق يمكن ملاحظة ما يأتى

۱. إن التقسيم الثلاثى للكلمة تقسيم وجد مع العربية منذ نشأتها. و إن الخروج عليه يحتاج إلى الكثير من الجرأة.

۲. تبدو محاولة الدكتور مصطفى جمال الدين فى التقسيم الخماسى للكلمة. اكثر المحاولات نضجاً و تطوراً، لأنها جاءت بعد المحاولات السابقة من التقسيم الرباعى و السباعى. و لكنها اعتمدت على المدرسة الأصولية الحديثة فى النجف الأشرف و تأثرت بها تأثراً واضحاً.

۳. على الرغم من تأثر التقسيم الخماسى بالمدرسة الأصولية، إلا أننا نجد أن المدرسة الأصولية ذاتها لم تخرج عن التقسيم الثلاثى للكلمة صراحة. و ربما يرجع

ذلك إلى أن الأصوليين لا حضوا صعوبة (خرق الاجماع) و الخروج على (الشهرة) و هما من أكثر المسائل دوراناً على ألسنتهم. و ربما يكمن السبب الأكثر أهمية فى عدم الخروج على التقسيم الثلاثى، الحديث المنسوب إلى الامام على (ع). فهذا الحديث و إن لم تذكره كتب الحديث المعتبرة عند الامامية، إذ صرح البعض على أن هذه الرواية ليست من طرقنا،^(١) كما اعتبر البعض الآخر أن «تصحيح اسنادها بمتنها، لا تصحيح متنها باسنادها».^(٢)

كما أشار البعض الثالث إلى أن تثليث الأقسام لم يكن من صنع النحويين ليُقَال بأنهم أخطأوا فى ذلك، بل هو من كلام الامام (ع).^(٣)

٤. يبدو أن التقسيم الرباعى كان متأثراً بالمدرسة الكوفية و البصرية إلى حدما، و بخاصة فى مجال (الصفة)، حيث لم تدرسها دراسة كافية مما حدا بالدكتور أنيس إلى جعلها ضمن قسم الاسم متأثراً بالبصريين، أما الدكتور المخزومى فقيد ضمّها إلى قسم الفعل متأثراً بالكوفيين.

٥. يظهر أن التقسيم السباعى للكلمة قد جاء متأثراً بالدراسات اللغوية الحديثة التى تعتمد اللغة و الاستقراء اللغوى أكثر من اعتمادها القياس البرهانى و المنطقى الذى اعتمده الأصوليون. و لذلك نجد إضافتين على التقسيم الخماسى المتأثر بالمدرسة الأصولية و هما: الخالفة و الظرف فلم تستطع الإضافة الثانية أن تصمد أمام القياس البرهانى فى كونها قسماً مستقلاً و لذلك فإنها أدخلت ضمن قسم الاسم و قسم الكناية فى التقسيم الخماسى. كما لم تستطع الخالفة هى الأخرى الصمود كقسم مستقل فى التقسيم الخماسى.^(٤)

٦. ضرورة توجه الباحثين فى نحو اللغة العربية و بلاغتها نحو مبحث الألفاظ فى البحوث و الدراسات الأصولية و بخاصة الحديثة منها لما فيها من آراء ربما سبقت الدراسات اللغوية الحديثة على الرغم مما يؤخذ على الأصوليين من ضعف

١. أجود التقريرات، ٢٢/١.

٢. الاشتقاق للبههاني، ص ٣.

٣. فوائد الأصول، ٢٢/١.

٤. البحث النحوى عند الأصوليين، ص ٧٤-٨٥.

استقراءهم، اذ لم يستقرأ أحد من الأصوليين المتأخرين كلام العرب للاستدلال على وظيفة نحوية،^(۱) كما لم يتحققوا مما ادعاه النحويون من استقراء، بل كانوا في الغالب يصددون - دون تمحيص - عما ادعى النحاة الاستقراء فيه. وهذا أدى بالفخر الرازي إلى القول «كان من الواجب عليهم ان يبحثوا عن أحوال رواة اللغات و النحو، و أن يفحصوا عن جرحهم و تعديلهم، كما فعلوا ذلك في رواة الأخبار، لكنهم تركوا ذلك بالكلية، مع شدة الحاجة إليه، فإن اللغة و النحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص».^(۲)

مصادر البحث

۱. أجود التقريرات (تقرير بحث النائيني)، أبو القاسم الخوئي، طهران، مكتبة بوذرجمهری.
۲. الأشباه و النظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ۹۱۱ هـ)، دارالكتاب العربي، بيروت، ط ۱، ۱۴۰۴ هـ / ۱۹۸۴ م.
۳. الاشتقاق، على البهبهاني الرامهرمزي، طبع ايران.
۴. اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابو محمد جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ۷۶۱ هـ) محي الدين عبدالحميد، داراحياء التراث العربي، بيروت، ط ۶، ۱۹۸۰ م.
۵. البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورة دارالهجرة، قم، ط ۲، ۱۴۰۵ هـ.
۶. بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، جلال الدين السيوطي (ت ۹۱۱ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ۱۴۱۹ هـ / ۱۹۹۸ م.
۷. البهجة المرضية، جلال الدين السيوطي (ت ۹۱۱ هـ)، تعليق مصطفى الحسيني الدشتي، اسماعيليان، قم، ۱۳۶۳ هـ ش.
۸. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، داراحياء الكتب العربية، القاهرة، (بدون تاريخ).
۹. رأى في تقسيم الكلمة، الدكتور السيد مصطفى جمال الدين، تراثنا، العدد ۱، السنة ۲، محرم ۱۴۰۷ هـ، ۱۰۵-۱۲۶.
۱۰. شرح ابن عقيل، ابن عقيل العقيلي الهمداني (ت ۷۶۹ هـ) تحقيق محيي الدين عبدالحميد، داراحياء التراث العربي، بيروت، (بدون تاريخ).

١١. شرح الرضى على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
١٢. شرح شذور الذهب، ابو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١ هـ)، محمد محى الدين عبدالحميد، (بدون مطبعة و بدون تاريخ).
١٣. شرح قطر الندى و بل الصدى، ابو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١ هـ) محمد محى الدين عبدالحميد، دار احياء التراث العربى، بيروت، ط ١٦، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.
١٤. شرح المفصل، ابن بعيش النحوى (ت ٦٤٣ هـ) إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (بدون تاريخ).
١٥. فوائد الأصول (تقريرات بحث النائينى)، الشيخ محمد على الكاظمى، طبع الحجر بايران.
١٦. فى النحو العربى قواعد و تطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي (بدون تاريخ).
١٧. لسان العرب، ابن منظور، نشر أدب الحوزة، قم، ١٤٠٥ هـ.
١٨. اللغة، ج. فنديس، تعريب عبدالحميد الدواخلى و محمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥٠ م.
١٩. اللغة العربية، معناها و مبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
٢٠. كتاب الجمل فى النحو، ابوالقاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجى (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة و دار الأمل، بيروت، اريد، ط ٣، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
٢١. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دارالجيل، بيروت، (بدون تاريخ).
٢٢. المفصل فى علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، دارالجيل، بيروت، (أوفسيت) (بدون تاريخ).
٢٣. من أسرار اللغة، الدكتور ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ١٩٧٥ م.
٢٤. همع الهوامع، شرح جمع الجوامع فى علم العربية، جلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) منشورات الرضى - زاهدى، قم، ١٤٠٥ هـ.

The "Words" from the Viewpoints of Grammarians, Figh and Usual Scholars, and Linguists

Hamed Sedghi

Tehran Teacher Training University

In this article, the various classifications of "word" in the Arabic syntax has been presented and discussed. They are:

I. The classification of word in three classes: noun, verb, "harf" (conjunction, preposition, article,...)

The Arabic grammarians have confirmed this classification both in the past and at present.

II. The classification of word in four classes: noun, verb, "harf",

The Arabic lexical experts and some of the contemporary grammarians have confirmed this classification.

III. The classification of word in seven classes: noun, adjective, verb, pronoun,

This sort of classification has been presented by one of the contemporary lexical experts.

IV. The classification of word in five classes : noun, verb, "harf",

The scholars of "Figh and Usul" have confirmed this classification.

Hence, the researcher has surveyed and discussed the principles and elements, strengths, and weaknesses of each classification being mentioned above.

Key words: